«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) تعمل على رصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، التي أُنشئت بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA)، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتُقدّم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) كيان مستقل ومنفصل ولا يمت بصلة بوزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2019 تكليلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عام كاملٍ لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2019 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير إلى شهر ديسمبر عام 2018، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني هنا أو الاتصال مباشرةً بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) على الرقم 202-523-3240.

السودان

النتائج الرئيسية: ظلت أوضاع الحريات الدينية في السودان، في عام 2018، على نحو ما كانت عليه في عام 2017؛ فقد واصلت الحكومة السودانية، على مدار العام، تقييد حرية التعبير الديني لدى المسلمين وغير المسلمين على حد سواء. إذ ظلت الحكومة تُروِّج بقوةٍ نسخةً صارمةً من الإسلام على مذهب أهل السنة والجماعة، وفرضت قيودًا دينية على المسلمين وغير المسلمين. كما واصلت قوات الأمن التضييق على الأقليات الدينية من المسلمين، والمسيحيين، وقادة الكنائس، والمتظاهرين، والصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والقبض عليهم، واحتجازهم، مع استخدام القوة المفرطة ضدهم، بسبب تحديهم لما تفرضه الدولة من سيطرة على الشؤون الدينية، أو لتعبيرهم عن أديانهم أو مذاهبهم. وفي فبراير 2018، هدم رجال الدولة إحدى الكنائس الإنجيلية في الخرطوم، مع أن المحاكم ما تزال تنظر في الدعوى المتعلقة بحقوق ملكية الأرض التي أُقيمت عليها هذه الكنيسة. وفي أكتوبر، من العام ذاته، ألقت السلطات القبض على ثلاثة عشر مسيحيًا بسبب ممارستهم شعائرهم، وفق ما أوردت التقارير، واتهمت أحدهم بالردة. كذلك، ما تزال العراقيل تعترض حقوق المرأة بسبب القيود المفروضة على الحريات الدينية، والتي تأتي على سبيل المثال عن طريق إنفاذ قوانين النظام العام. وقد أجرى وفد من اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) زيارة إلى السودان، في مايو 2018، لمراجعة أوضاع الحريات الدينية، وهناك التقى الوفد بممثلين عن الطوائف الدينية، والنازحين، ومنظمات المجتمع المدني، والمسؤولين الحكوميين، وغيرهم. على أن الاحتجاجات التاريخية التي اندلعت في جميع أنحاء البلاد، مع نهاية المدة التي يشملها هذا التقرير، قد دفعت المواطنين إلى المطالبة بتنحي الرئيس عمر البشير. وقد استخدمت قوات الأمن، ردًّا على هذه الاحتجاجات، القوة المفرطة تجاه المدنيين، وأطلقت الغاز المسيل للدموع داخل المساجد وحولها في محاولة لقمع المظاهرات وحرية التعبير.

وترى اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) أن السودان، في عام 2019، يستحق التصنيف مُجدَّدًا بوصفه «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA). وتصنّف وزارة الخارجية الأمريكية السودان كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC) منذ عام 1999، حتى آخر تصنيف في نوفمبر 2018. وتُوصي اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCRIF) وزارة الخارجية الأمريكية بتصنيف السودان كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC) مرة أخرى، بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA)، وأن تُمدِّد الإجراء الرئاسي النافذ في الوقت الراهن، والذي يقضي بحظر تقديم المساعدات الأمريكية إلى حكومة السودان.

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية:

- تحديد الجهات والمسؤولين داخل حكومة السودان ممن يتحملون المسؤولية عن ارتكاب الانتهاكات الصارخة بحق الحريات الدينية، وتجميد أصولهم، ومنعهم من الدخول إلى الولايات المتحدة، على النحو المُحدَّد في قانون ماغنيتسكي الدولي للمساءلة حول حقوق الإنسان (Global Magnitsky Human Rights Accountability Act) وما يتصل به من الأوامر التنفيذية، وذلك على خلفية الانتهاكات المُحدَّدة التي ارتكبوها بحق الحريات الدينية.

- تعيين مبعوث خاص إلى السودان وجنوب السودان، والتشديد على وضع الحريات الدينية على رأس قائمة أعمال هذا المبعوث.

- الضغط على الحكومة السودانية لتنفيذ خطة العمل التي قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية منذ عام 2015، واتخاذ الإجراءات التالية:
  - إلغاء قوانين الردة وازدراء الأديان، بما فيها جميع المواد ذات الصلة المنصوص عليها في القانون الجنائي الصادر عام 1991 وقوانين النظام العام النافذة في الولايات، والتي تُشكِّل انتهاكًا لالتزامات السودان الدولية تجاه حرية الدين أو المعتقد وما يتصل بها من حقوق الإنسان ذات الصلة.
  - رفع الحظر الذي تفرضه الدولة على بناء الكنائس، ومنح التراخيص لبناء كنائس جديدة، مع وضع آلية قانونية لتعويض الكنائس التي خُرِّبت، ومعالجة أي أعمال تخريبية قد تقع مستقبلاً، إن اقتضت الضرورة، إلى جانب وقف التدخلات في الشؤون الداخلية للكنائس.
  - استئناف عمل اللجنة المعنية بحقوق غير المسلمين وتعزيزها لضمان حماية الحريات الدينية لغير المسلمين في السودان.
  - توجيه المساءلة القانونية لأي شخص يشترك في انتهاك حرية الدين والعقيدة، بما في ذلك مهاجمة دور العبادة، ومهاجمة أي شخص بسبب انتمائه الديني أو ممارسة التمييز ضده، ومنع أي شخص من ممارسة حريته الدينية كاملةً.

وينبغي للكونغرس الأمريكي:

- صياغة قرار لإدانة انتهاكات الحريات الدينية وما يتصل بها من حقوق الإنسان التي ارتكبتها حكومة السودان، وتخصيص موارد من الحكومة الأمريكية للتحقيق في هذه الانتهاكات، ودعم الجهات السودانية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، والتي تناصر الحريات الدينية في السودان، مع تمرير هذا القرار.

معلومات مرجعية

السودان
الاسم الرسمي كاملاً: جمهورية السودان
نظام الحكم: جمهوري رئاسي، نظام استبدادي للغاية
عدد السكان: 43,120,843 نسمة
الديانات / المذاهب التي تعترف بها الحكومة: الإسلام على مذهب أهل السنة والجماعة، إلى جانب أقلية صغيرة العدد من المسيحيين
الديموغرافية الدينية: *
97% مسلمون (معظمهم من السُنَّة، إلى جانب عدد من الأقليات المسلمة وأتباع الطرق الصوفية)
3% مسيحيون (أتباع الكنيسة القبطية، والكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، والكنيسة التوحيدية الأرثوذكسية الإثيوبية، والكنيسة التوحيدية الأرثوذكسية الإريترية، والكنيسة الرومانيَة الكاثوليكية، والكنيسة الأنغليكانية، والكنيسة المشيخية، والكنيسة الخمسينية، والكنيسة الإنجيلية، والطائفة السبتية، وشهود يهوه)

* بناءً على التقديرات المجمعة من وزارة الخارجية الأمريكية.

كانت تحكم السودان، خلال المدة التي يشملها هذا التقرير، حكومة الرئيس البشير، وحزب المؤتمر الوطني، الذي كان البشير رئيسه أيضًا. وقد انبثق ذلك النظام الحاكم من حركة الإخوان المسلمين في السودان، إلى جانب حزب الجبهة الإسلامية القومية السابق الذي أيد انقلاب عام 1989 الذي جاء بالبشير إلى سدة الحكم. ورغم ما يكفله الدستور من حماية للحريات الدينية، أبقى النظام والفقهاء الذين عينتهم الحكومة على رقابتهم الصارمة للتعبير الديني في البلاد، وقمعوا الآراء التي تخالف تفسيرات الإسلام السُنّي التي تعتمدها الدولة. وللسودان تاريخه الزاخر بالتصوف؛ ففي جميع أرجائه توجد الجماعات الصوفية وتتعبد، وإن كانت تواجه هي الأخرى قيودًا على ممارسة مذهبها بحُريَّة. وتبقى حقوق الإنسان في السودان عرضةً لمخاطر بالغة؛ إذ تتعرض حريات التجمع والتعبير للقمع، وهو ما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقمع حرية الدين أو المعتقد.

كما يُسمَح للمسؤولين وقوات الأمن بالتصرف دون عقاب، وهي الجهات التي ألقت القبض على المحتجين السلميين، واعتقلتهم اعتقالاً تعسفيًا، وعذبتهم، بسبب احتجاجهم على النظام، مع أن الدستور الوطني المؤقت الصادر عام (2005) يكفل الحماية للاحتجاج السلمي وغيره من الأعمال التي يمارسها هؤلاء المحتجون. كما استمرت الحكومة في فرض الرقابة على الصحفيين ووسائل الإعلام خشية إعدادهم التقارير عن المشكلات المتفشية التي تواجهها الأقليات الدينية والحريات الدينية وغيرها من قضايا حقوق الإنسان. فإلى جانب القيود المعروفة المفروضة على تغطية الاحتجاجات الاقتصادية والاحتجاجات المناهضة للحكومة، توجد «خطوط حمراء» واضحة بشأن قضايا حقوق الإنسان لا يمكن للصحفيين تخطيها. كما ظلت المساجد والأئمة، أيضًا، عرضةً للاستهداف في حال الجهر بأي خطاب ينتقد النظام أو يدعم مظاهرات من يتبعون تلك المساجد أو الأئمة.

ومع نهاية المدة التي يشملها هذا التقرير، اشتدت الاحتجاجات التاريخية المناهضة للحكومة في جميع أنحاء السودان. وردَّت الحكومة، وأجهزة المخابرات والأمن الوطنية ذات السمعة السيئة، بقمع المتظاهرين بوحشية، واعتقلت المئات وقتلت العشرات. ومع تزايد الاحتجاجات المناهضة للنظام، في فبراير 2019، أي بعد انتهاء المدة التي يشملها هذا التقرير، تنحى البشير عن رئاسة حزب المؤتمر الوطني، لكنه شدد قبضته على المستوى الاتحادي بإعلانه حالة الطوارئ في جميع أرجاء البلاد لمدة عام، ووعد بإجراء المزيد من التغييرات في المناصب الحكومية. لكن البشير أقيل من رئاسة الدولة في نهاية المطاف، في 11 أبريل 2019؛ أي بعد انقضاء المدة التي يشملها هذا التقرير، بعدما يزيد عن ثلاثين عامًا قضاها في سدة الحكم. وهذه الاحتجاجات، وإن كانت قد اندلعت، في جزء كبير منها، بسبب الأزمة الاقتصادية والارتفاع الحاد في أسعار المواد الأساسية، إلا أنها قد تأججت بسبب الاستياء الشعبي من الحكومة القمعية، بما تفرضه من قيود صارمة على الحريات الدينية وغيرها من حقوق الإنسان. وقد أدت هذه الاحتجاجات، التي اندلعت مع نهاية عام 2018 ومطلع عام 2019، إلى تعبئة مدنية أشد قوة وأكثر استدامة ضد الحكومة مما كانت عليه الاحتجاجات في الأعوام الماضية، ومنحت السودانيين آمالاً جديدةً في تغيير الحكومة.

وكان البشير، منذ عام 2009، مطلوبًا لدى المحكمة الجنائية الدولية بتهم عدة، منها الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في الصراع الذي دارت رحاه عامي 2003 و2004 في دارفور غربي السودان. ورغم صدور الأمر بإلقاء القبض عليه، تمكن البشير من السفر خارج البلاد في عام 2018، ولم يُقبض عليه. أما النزاع المسلح في مناطق دارفور، والنيل الأزرق، وجنوب كردفان، فقد استمر على مستويات مختلفة حتى عام 2018، رغم اتفاقات وقف إطلاق النار.

وكان وفد من اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCRIF) قد سافر إلى الخرطوم وشمال دارفور بالسودان، في مايو 2018، لتقييم أوضاع الحريات الدينية، وهناك التقى الوفد بعدد من الشخصيات الفاعلة في المجتمع المدني، بمن فيهم نشطاء حقوقيون، ودعاة سلام، وصحفيون، وممثلون عن الطوائف الدينية، إلى جانب عددٍ من المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم مسؤولون من وزارة الإرشاد والأوقاف، ومجمع الفقه الإسلامي، والمفوضية القومية لحقوق الإنسان.

أوضاع الحريات الدينية في عام 2018

ترويج الحكومة للإسلام السُنّي ومعاملة الأقليات من المسلمين: واصلت حكومة السودان، في عام 2018، فرض نسختها من الإسلام وفق مذهب أهل السنة والجماعة على الشعب على نطاق واسع. ومع أن دستور البلاد المؤقت ينص على حماية حرية الدين، إلا أنه يعتمد الإسلام مصدرًا رئيسيًا من مصادر التشريع. كما لا يخلو القانون الجنائي، وقوانين الولايات، وقوانين النظام العام من التشريعات والعقوبات المبنية على أسس دينية. فالشرطة مسؤولة رسميًا عن «صون الأخلاقيات، والآداب المجتمعية، والنظام العام»، وهي المسؤولية التي تضطلع بها الشرطة في الغالب على أساس المبادئ الإسلامية. وتحظر المادة (125) من القانون الجنائي (لعام 1991) ازدراء أي دين، وتنفّذ بحق من يرتكب ذلك عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى عام، أو بالغرامة، أو الجلد. على أن للإسلام، من الناحية العملية، امتيازه عند تنفيذ هذا القانون بوجه عام. كما تُجرِّم المادة (126)، من القانون الجنائي (وفق تعديله عام 2015)، الردة؛ وهي الجريمة التي تُوجَّه إلى المسلمين الذين يتركون الإسلام، أو يدعون إلى تركه (مثل التبشير)، أو الذين يشككون في القرآن أو الصحابة أو زوجات النبي، أو ينتقدون أيًا منهم. ويُعاقب على هذه الجريمة بالإعدام، ما لم يتراجع مرتكبها – في بعض الحالات – عن إنكاره للإسلام. كما تُجرَّم بعض الممارسات الجنسية، وفق تفسير الشريعة الإسلامية الذي تتبناه الدولة، ويُعاقب عليها بعقوبات تتراوح ما بين السجن والموت.

وقد التقى وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية، في عام 2018، بعدد كبير من المتهمين بالردة لجهرهم برؤى دينية تُخالف التفسير الذي تختص به الحكومة، وتلقى منهم الوفد بعض المعلومات، وينتمي هؤلاء بخاصة إلى طوائف الأقليات من المسلمين. كما كان المسؤولون الحكوميون مترددين في الاعتراف بوجود الشيعة في البلاد، بل كانوا ينظرون إلى الطوائف الشيعية، من منطلقات جغرافية سياسية، بوصف أبنائها متواطئين مع إيران، وكانت حرياتهم الدينية تُنتهك على هذا الأساس. وطالت الحكومة بقمعها، أيضًا، القرآنيين (وهم طائفة من المسلمين يؤمنون بالقرآن وحده مصدرًا للإيمان والتشريع)، والإخوان الجمهوريين (وهي حركة تتمحور أفكارها حول الإصلاح الإسلامي في السودان)، وكان من صور هذا القمع التضييق على الطلبة أو مطالبتهم باتباع توجهات إسلامية بعينها. كما أفاد المسلمون من الأقليات، أيضًا، بأنهم يُطردون من وظائفهم أو يلقون سوء المعاملة من المجتمع والمسؤولين. وقد أطلع بعضهم وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCRIF) على ما يدعونه من تعرضهم للضرب والتعذيب بسبب معتقداتهم الدينية. وقد سعت الحكومة، كذلك، إلى مكافحة الإلحاد أو العلمانية بالقوة؛ ففي عام 2017، ألقت السلطات القبض على «محمد صالح الدسوقي» بتهمة الردة بعد أن سعى إلى تغيير خانة الديانة في بطاقة هويته الوطنية من «مسلم» إلى «لا يعتنق ديانة». وأعلن أحد القضاة أن الدسوقي مُختلٌ عقليًا على نحو لا يُسمح معه بمحاكمته، ورُفضت التهم المنسوبة إليه على هذا الأساس. وكان الدسوقي قد سعى، في فبراير 2018، إلى الطعن في المادة (126) أمام المحاكم، لكن المحكمة الدستورية السودانية رفضت القضية. إلى جانب ذلك، ومع أن الحكومة تعترف اسميًا بالطرق الصوفية في ولايات مختلفة، إلا أنها ترصد أنشطة هذه الطرق وتفرض عليها قيودًا. بل إن بعض المساجد، وفق ما أفاد به محاورون من المجتمع المدني، تُجرى مراقبتها في أثناء خطب الجمعة.

اضطهاد المسيحيين: يرجع اضطهاد المسيحيين في السودان، في المقام الأول، إلى تصرفات الحكومة، والأمن، وضباط الشرطة. فمنذ الانفصال ما بين السودان وجنوب السودان في عام 2011، وفق ما تُصرِّح به حكومة السودان، بقي معظم المسيحيين في جنوب السودان، أو انتقلوا إليه، ليُشكّل المسلمون نسبة قدرها 97% من سكان السودان. لكن ما يزال في السودان عدد كبير من الطوائف المسيحية؛ فقد صار السودان، بنهاية المدة التي يشملها هذا التقرير، أكبر دولة مستضيفة للاجئين في المنطقة، إذ يوجد فيه ما يزيد عن 850 ألف لاجئ من جنوب السودان، بزيادة تبلغ حوالي 80 ألف لاجئ مقارنةً بما أوردته التقارير في مطلع عام 2018.

وقد رصدت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) استمرار اضطهاد المسيحيين في السودان منذ عام 2011. ففي حين تفيد بعض الطوائف، مثل شهود يهوه، بأنها تجد في البلاد أجواءً إيجابية تتمكن فيها من أداء شعائرها، ما تزال طوائف أخرى تعاني المصاعب. ومسيحيو جبال النوبة مستهدفون خاصة في هذا الشأن، وهو ما يُسلّط الضوء على الارتباط ما بين التمييز ضد الأقليات العرقية والدينية لدى الحكومة. وتستهدف سلطات الأمن والأراضي، على سبيل المثال، على نحو خاص أبناء الكنيسة الإنجيلية المشيخية السودانية، وكنيسة المسيح السودانية، وزعماءهما. فقد أفاد بعض الزعماء الإنجيليين، في لقاءاتهم مع وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) في عام 2018، بأن وزارة الإرشاد والأوقاف تتدخل على نحو مباشر في شؤون كنيستهم منذ عام 2012. كما صرَّح محاورون من الكنيستين المذكورتين بأن المسؤولين صادروا مستندات ملكيتهم لبعض الأراضي. وفي عام 2016، وضعت السلطات السودانية 27 كنيسة على قائمة البنايات المُزمَع إزالتها، بدعوى أن هذه الكنائس تشكّل مشكلاتٍ في تقسيم المناطق والبناء غير المُقنَّن؛ وهو الأمر الذي أوردت التقارير أن الحكومة قد ألغته في عام 2017. على أن السلطات السودانية، في فبراير 2018، جرفت إحدى كنائس الطائفة الإنجيلية المشيخية السودانية في حي الحاج يوسف، في الخرطوم. ووفق ما ورد إلى اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) من أبناء الكنيسة المذكورة، لم تُقدِّم الشرطة أي إشعار سابق، وهدمت المبنى، رغم أن المحاكم كانت ما تزال تنظر في دعوى حقوق ملكية الكنيسة. وقد صادرت الشرطة ممتلكاتهم من داخل الكنيسة، بما فيها جميع كتب الكنيسة، وأعطتها – وفق ما أفادت التقارير – إلى شخص آخر يدعي ملكيته لهذه الأرض. وقد صرَّح المسؤولون السودانيون، من جانبهم، إلى وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCRIF) أن الكنائس لم تكن مستهدفة على نحو خاص، وادَّعوا أن بعض المساجد قد هُدِّمت أيضًا بسبب قضايا مماثلة مع اللوائح المُنظِّمة لتقسيم المناطق.

وكانت قوات الأمن، في عام 2018، ما تزال قادرة على التضييق على المسيحيين والأقليات الأخرى، وإلقاء القبض عليهم، على نحو تعسفي في بعض الأحيان، غير آبهةٍ بسيادة القانون أو باحترامها. ففي 10 أكتوبر، من العام المذكور، ألقت قوات جهاز الأمن والمخابرات الوطنية في دارفور القبض على ثلاثة عشر مسيحيًّا، وعذبتهم بحسب بعض المزاعم. وكان بعض هؤلاء، وفق ما أفادت به بعض الأقوال، من المتحولين حديثًا عن الإسلام، وألقت السلطات القبض عليهم في أثناء اجتماعهم لأداء الصلاة، كما اتهمت السلطات زعيم المجموعة بالردة. وقد أُطلق سراح هؤلاء جميعًا، وفق ما أوردت التقارير، بحلول يوم 23 أكتوبر. وفي أكتوبر، أيضًا، أقرَّ جهاز الأمن والمخابرات الوطني، في رده على إحدى القضايا التي رُفعت ضده، بأنه كان قد ألقى القبض على القس نوح إبراهيم، وصادر سيارته بدعوى تبعيتها لـ «منظمة أجنبية تعمل في التبشير المسيحي»، مُبرِّرًا ذلك استنادًا إلى قوانين الأمن القومي.

في أغسطس 2018، رفضت السلطات قضايا تتعلق بثمانية من قادة كنيسة المسيح السودانية، وأطلقت سراحهم، بعد اعتقالهم في عام 2017. كما وُضع زعماء الأقليات الدينية ومحاموهم تحت المراقبة، وتعرضوا للتضييق، وكثيرًا ما أُلقي القبض عليهم، لأسباب مختلفة مثل التبشير أو انتقاد الحكومة جهرًا، واتُّهموا كذلك بارتكاب أعمال إجرامية، واعتُقلوا، وأُجبِروا على الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم أمام المحاكم، وغُرِّموا، وأُطلق سراحهم، مرةً بعد أخرى. وقد أُلقي القبض على أحد المحامين الحقوقيين المسلمين، كان قد دافع عن حقوق غير المسلمين، واعتُقل، وتعرض للتضييق مرارًا وتكرارًا، حتى أُجبِر على الفرار من

السودان في عام 2018. وجاءت بعض هذه التوقيفات بسبب احتجاج الزعماء الدينيين على تدخل السلطات في شؤون الكنيسة وقرارات إدارتها.

كما أبلغ المحاورون وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) بشأن المضايقات العرضية التي تعرض لها المسيحيون على أيدي إحدى الجماعات السلفية في عيد الميلاد، خاصة بتعليقهم ملصقات مسيئة.

المرأة والحريات الدينية: واصلت السلطات، في عام 2018، استهداف النساء بإلقاء القبض عليهن، والتضييق عليهن، واعتقالهن، بإنفاذها القوانين الدينية القائمة. وكان لقوانين النظام العام السودانية النافذة بموجب القانون الجنائي لعام 1991 وغيرها من قوانين الولايات والمحليات، على وجه الخصوص، أثرها البالغ على النساء خاصةً، إذ تُجرِّم هذه القوانين الملابس غير المحتشمة، إلى جانب غيرها من الأعمال التي تُجرَّم على أساس التفسيرات التي تعتمدها الدولة بشأن المبادئ الإسلامية. وتشمل العقوبات النافذة بشأن هذه الجرائم عادةَ السجن، والغرامات، والجلد، وقد أظهرت أبحاث أجرتها المنظمات السودانية غير الحكومية أن النساء كن أكثر عرضة لعقوبات أشد على بعض المخالفات من العقوبات التي تعرض لها الرجال على المخالفات ذاتها. وتصدر قرارات التوقيف وفق تقدير شرطة النظام العام. وقضايا النظام العام هذه شائعة في السودان؛ إذ تشهد ولاية الخرطوم وحدها أكثر من 40 ألف قضية من قضايا النظام العام سنويًا، وفق ما تفيد به الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوداني.

وفي عام 2018، واصلت جماعات حقوق المرأة والمشرِّعون النضال من أجل إجراء الإصلاح التشريعي في هذا الشأن. غير أن أحد المسؤولين ادعى أن القوانين الحالية مُهمَّة من أجل الحفاظ على حماية النساء والفتيات في المجتمع السوداني؛ بل إنه ذهب إلى القول بأن هذه القوانين مُهمَّة لغير المسلمات أيضًا. كما أوردت التقارير أن القوات العسكرية، في يناير 2018، في مدينة الفاشر، شمالي دارفور، اعتدت بالضرب علنًا على بعض النساء والفتيات بدعوى ارتدائهن ملابس غير مُحتشمة. وفي أكتوبر، من العام نفسه، ألقت السلطات القبض على إحدى المطربات السودانيات لارتدائها ملابس غير مُحتشمة، على أن محاكمتها أُجِّلت إلى أجل غير مسمى عقب احتجاجات ممثلي المجتمع المدني.

أما زواج الأطفال فقد ظلت معدلاته مرتفعة؛ إذ تُقدِّر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) معدل زواج الأطفال بنسبة قدرها 34% في السودان؛ إذ يُسمح قانونًا بتزويج الفتيات بدءًا من سن العاشرة بموافقة أولياء أمورهن من الذكور، مع قرار من إحدى المحاكم بإجازة ذلك. كما أشار بعض المحاورين إلى أن الجماعات الدينية المتشددة شنت، في بعض المناطق، حملات ضد إصلاح القوانين المتعلقة بسن الزواج. ولعل القضية الأبرز التي حظيت باهتمام دولي واسع في هذا الشأن، في عام 2018، هي قضية «نورا حسين»؛ وهي امرأة زُوِّجت قسرًا في الخامسة عشرة من عمرها. فقد حُكِم عليها، في مايو 2018، بالإعدام بتهمة قتلها زوجها بينما كانت تحاول الدفاع عن نفسها حين حاول زوجها مضاجعتها قسرًا. غير أن المحكمة ألغت حكم الإعدام الصادر بحقها، بعد أن طعن محاموها فيه، وقضت المحكمة بدلاً من ذلك بحبسها لمدة خمسة أعوام مع وجوب سدادها «دية» دم الزوج القتيل. وكانت نورا حسين، مع انقضاء المدة المشمولة في هذا التقرير، ما تزال قابعة في سجن النساء في أم درمان، وكانت مخاطر الثأر الاجتماعي الدموي ما تزال كذلك تُحدق بها هي وأسرتها. وظلت مجموعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وبعض الجهات الحكومية، بمن فيهم المشرِّعات، تعمل على وضع نهايةٍ لزواج الأطفال في جميع ولايات السودان، من خلال مبادرات الإصلاح القانوني والحملات الاجتماعية.

السياسة الأمريكية

ظلت علاقة الولايات المتحدة مع السودان في عام 2018 على نحو ما كانت عليه في الأعوام الماضية، رغم ما أحرزه السودان من تقدم في تعزيز إصلاحات الحريات الدينية في البلاد. فقد ظل السيد «ستيفن كوتس»، القائم بأعمال السفارة الأمريكية في السودان، وغيره من المسؤولين الأمريكيين، في مداخلاتهم مع الحكومة السودانية، طوال عام 2018، يُشدِّدون على أهمية

إصلاح أوضاع الحريات الدينية، مع استمرار تواصلهم الجاد مع الأقليات والطوائف الدينية في البلاد. كما شاركت الولايات المتحدة وكندا، في مايو 2018، في تنظيم مائدة مستديرة حول قضايا الحريات الدينية في السودان؛ وهي المائدة التي جمعت عددًا من المسؤولين الحكوميين والزعماء الدينيين، وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني. وقد بدأت حكومة السودان، مع قرب انقضاء عام 2018، في معالجة المقترحات المطروحة ضمن خطة العمل الخاصة بالحريات الدينية، والتي طالما أوصت وزارة الخارجية الأمريكية السودان بإجرائها منذ عام 2015.

وفي أكتوبر 2018، رفعت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية نتيجة التقدم الذي أفادت التقارير بأن السودان قد أحرزه في المجالات الرئيسية الخمسة المحددة في المرحلة الأولى من المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والسودان، بما فيها وقف الأعمال العدائية في مناطق النزاع، وتحسين أوضاع توصيل المساعدات الإنسانية، وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب والأمن الإقليمي. وقد أدى تخفيف العقوبات إلى تحسن العلاقات ما بين البلدين، وإن لم يكن له ذلك الأثر في أوضاع حقوق الإنسان أو الإصلاحات الاقتصادية في السودان؛ إذ ظلت التقارير الواردة من المنظمات المعنية تكشف عن وجود مصاعب في توصيل المساعدات الإنسانية. كما ضغطت منظمات حقوق الإنسان الأمريكية على الحكومة الأمريكية لتبذل المزيد من الجهد لمحاسبة السودان على انتهاكاته المستمرة لحقوق الإنسان. فبدأت المرحلة الثانية من المفاوضات الثنائية في نوفمبر 2018، حيث التزمت الولايات المتحدة برفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب في حال استيفائه المعايير في ستة مجالات رئيسية، ومنها: وضع مسار لإجراء الإصلاحات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، مع التأكيد على حرية الدين أو المعتقد. وفي عام 2018، أيضًا، وعقب انطلاق مفاوضات المرحلة الثانية، بدأ السودان يُجري استعدادات ملموسة لعقد ورشة عمل حول الحريات الدينية؛ وهي الورشة التي عُقِدت بتاريخ 29 يناير 2019؛ أي بعد انتهاء المدة التي يشملها هذا التقرير. وقد أحرزت ورشة العمل هذه تقدمًا مُهمًّا بشأن القضايا المتعلقة بغير المسلمين. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن الحكومة السودانية وافقت على نشر القواعد واللوائح المتعلقة ببناء دور العبادة والحصول على تراخيص الأراضي، وجمَّدت قرار ولاية الخرطوم السابق الذي يشترط على المدارس المسيحية فتح أبوابها في أيام الأحد والالتزام بتعطيل الدراسة يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع. على أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني انتقدت مشاركة الأجهزة الأمنية في ورشة العمل والتحضيرات السابقة عليها، مع استبعاد تلك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني منها.

كذلك، واصلت وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تمويل مبادرات التنمية والسلام والأمن في السودان. وظلت الولايات المتحدة واحدة من كبرى الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية للسودان، بما فيها ما يزيد عن 20 مليون دولار أمريكي صُرفت كإغاثة إنسانية إلى السكان المتضررين من النزاعات. وظل كُلٌّ من السودان والولايات المتحدة محتفظًا بسفارته والقائم بأعماله لدى الآخر، وإن لم يستأنفا تبادل السفراء بينهما.

وكانت آخر مرة أعادت وزارة الخارجية الأمريكية فيها تصنيف السودان بوصفه «دولة مثيرةً للقلق على نحو خاصٍّ» (CPC) في نوفمبر 2018. وبدلاً من فرض العقوبات الخاصة بهذا التصنيف، فرضت وزارة الخارجية الأمريكية مُجدَّدًا عقوبات «مزدوجة» على السودان، بفرض القيود على المساعدات المقدمة إلى حكومة السودان وكذلك على تعديل القروض وضمانات القروض التي تحتفظ بها حكومة السودان.